المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

السياسة الأمريكية 2025م: أي مقاربة ناجعة قد تنهي الأزمة الليبية؟

إعداد / د. محمد عبدالحفيظ الشيخ
عضو اللجنة العلمية بالمركز

مقدمة:

ظل المشهد الليبي يعاني من مخاض انتقالي عسير، نتيجة عوامل عديدة داخلية وخارجية، أسهمت في ضبابية المشهد وقتامته، نتجت منه حالة من التفكك والاستقطاب المجتمعي في ضوء انسداد الأفق السياسي الذي جعل من عملية التوافق الوطني بعد مرور عشر سنوات، هشّة، والمجتمع غير متماسك، في ظل تراجع المواطنة أمام الولاءات الضيقة، وتزداد الأوضاع تعقيداً أكثر بفعل كثافة التدخلات الخارجية العبثية وحدّتها التنافسية، لتذهب ليبيا منقسمة على نفسها بين شرق وغرب متناحرين، ممّا جعل من الصعوبة بمكان فك طلاسم الأزمة القائمة وحلحلة كل تعقيداتها وتشابكاتها. أمام واقع كهذا، متجاذب ورخو في الوقت نفسه، لم تجد الأطراف السياسية الليبية من خيار سوى ركوب موجة التدخلات، من دون التحكم بمساراتها، وتقاطعات القوى الخارجية فيه وافتراقها، وهو ما يستلزم ضرورة النظر في الدوافع التي تغذي حالة الانقسام وصيرورة تشكّله، باعتباره عائقاً أمام أي قرار داخلي موحد يعيد لليبيا مكانتها وموقعها كطرف فاعل ومؤثر يقوم بدوره المنوط بها أسوةً بباقي الأطراف الإقليمية والدولية.

لم يكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية رؤية واضحة أو مقاربة واقعية لإنهاء الأزمة الليبية القائمة، كانت غالباً ما تؤدي دور المراقب للتدخلات في بعض الأحيان، والموازن للصراع عند الضرورة في أحياناً أخرى، بيد أن التطور الأبرز الذي شهده الموقف الأمريكي تمثل في طرح الخطة الاستراتيجية العشرية التي أعلنت عنها إدارة الرئيس "جو بايدن" لإعادة ترتيب وتوجيه الأزمة الليبية نحو مسار الحل السياسي، خصوصاً بعد الحضور الروسي والنفوذ المتعاظم في ليبيا، الذي بات يقلق الولايات المتحدة وهو ما دفعها إلى إحداث تحول استراتيجي في مقاربتها للأزمة الليبية القائمة على منع الصراع وتعزيز الاستقرار، وفقا لقانون الهشاشة العالمية"، الذي صدر في عام 2023.

في الوقت الذي ظهرت فيه بوادر توحي بأن الاتفاق بين أطراف اللعبة السياسية الليبية بات قريباً، كان لبعض الأطراف العربية والإقليمية رأي آخر، وهذا بدوره ما خلّف الكثير من السجال السياسي والإعلامي وحالة من الانقسام والتشظي التي تشهدها ليبيا على مستويات عدة، لم يسبق لها مثيل. فقد باتت البلاد متداعية بفعل التناقضات الحادة بين الفرقاء.

والسؤال المطروح هو: (بعد انتخاب "دونالد ترامب"، هل من مقاربة أمريكية واقعية تسهم في فك طلاسم الأزمة الليبية وحلحلة كل تعقيداتها، ومن ثم، الدفع نحو اتفاق بين الفرقاء الليبيين يضمن عودة الأمن والاستقرار والدولة موحدة بمؤسساتها؟ وما هي السيناريوهات المحتملة في تشكيل المشهد الليبي؟.)

أولاً/ السياسة الأمريكية تجاه الأزمة الليبية بعد عام 2011م:

سارعت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" إلى دعم العملية الانتقالية، من خلال دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان بالتوازي مع دعم جهود الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل سياسي ينهي الأزمة الليبية القائمة، وقد تبيّن ذلك من خلال تأكيد دعم إدارة أوباما للحكومة الليبية في طرابلس الغرب، بيد أن التحول في الرؤية الأمريكية للأزمة الليبية شهد تراجعاً كبيراً مع وصول الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" إلى البيت الأبيض، في عام 2017، يعزى البعض تراجع الدور الأمريكي في ليبيا بعد الإشارات التي أطلقها "ترامب"، بأن الشرق الأوسط وتحديداً ليبيا لم تعد تحظى بأولوية بالنسبة لبلاده، معللاً ذلك بأن أمريكا هي الأخرى لديها آبار نفط كافية[1].

غالباً ما كانت الولايات المتحدة تعوّل على الحلفاء الإقليميين بهدف الحفاظ على توازن جديد محدد في منطقة جيو استراتيجية، وهي منطقة الهلال النفطي في شرق ليبيا، ولم يطرأ أي تعديل في ظل إدارة الرئيس "ترامب"، التي لم تبدي استعداداً وجدية في دعم العملية السياسية الليبية،

[1] أثير أحمد كاكان، خبراء يحذرون من سلبية الدور الأمريكي في ليبيا تحلي في تصريحات للأناضول، 2017/4/27. https://bit.ly/39lruvm

وحقوق الإنسان، وكل ما تسعى إليه هو الاستمرار في محاربة الإرهاب من خلال القوة العسكرية في ليبيا.

وبالتالي، لم تُظهر الولايات المتحدة علامات التأثير الفعلي في مسار الأزمة الليبية بما يتناسب مع حجمها ومكانتها وتأثيرها بوصفها قوة عظمى، وبدا الموقف الأمريكي غير مُبالي بما يحصل في ليبيا، مما ساهم في زيادة حدّة التدخلات الدولية والإقليمية في مسار الأزمة الليبية من خلال الدعم العسكري والسياسي الذي تقدمه العديد من الدول إلى الأطراف الليبية المتصارعة، وما ترتب عنه من تعقيد المشهد الليبي.

كما لم يفلح الدور الأمريكي برغم أهميته، في الضغط على الأطراف الخارجية المتدخلة في الشأن الليبي لتهيئة الأجواء المناسبة للتسوية السياسية، لكنها دعت جميع الأطراف الليبية إلى العودة الفورية للمفاوضات التي ترعاها البعثة الأممية الخاصة بالدعم في ليبيا من أجل وقف إطلاق نار شامل ومستدام.

في المقابل، هناك من يرى أن الولايات المتحدة تركت هامش مناورة لحلفائها الأوروبيين على أساس أنهم المعنيين أكثر من غيرهم بإدارة الملف الليبي، بينما يرى آخرون أنه محاولة أمريكية لاستدراج روسيا في المستنقع الليبي، عبر التغاضي عن توريد الأسلحة والعتاد إلى طرفي الصراع الليبي، وهو ما فتح الباب على مصراعيه أمام الحضور الدولي والإقليمي الفاعل على خط الأزمة.

بيد أن معطيات التبدّل في الموقف الأمريكي تجاه ليبيا، بدأت مع وصول الرئيس "جو بايدن" إلى البيت الأبيض في 2020م، الذي بات يحمل رؤية مغايرة عن أسلافه، ودخلت الولايات المتحدة بكل ثقلها في ليبيا، حتى باتت الأخيرة تحظى بأهمية قصوى ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، هذا وتتحرك إدارة "بايدن" في الملف الليبي عبر عدة مسارات، فعلى المستوى السياسي، تلقي بثقلها من خلال رعاية جل المباحثات السياسية، حتى أضحت شريكاً للأمم المتحدة في رعاية كل المفاوضات السياسية الرامية إلى الوصول إلى إجراء الاستحقاق الانتخابي الليبي، أما دبلوماسياً،

فتستثمر علاقاتها في المنطقة خاصة مع دول الجوار الليبي، وفي طليعتها تونس والجزائر ومصر وتركيا، بهدف توحيد الرؤى وتحقيق نظرة شاملة تفضي إلى عدم انزلاق ليبيا مجدداً في الفوضى والاقتتال الداخلي، وهذا ما ظهر جلياً من خلال جولات المبعوث الأمريكي والسفير لدى ليبيا "ريتشارد أورلاند"، حينما ركز على ضرورة وضع الأساس الدستوري والإطار القانوني المطلوب لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية[2].

ترى الولايات المتحدة ضرورة وجود حكومة مركزية قانونية تنهي الجدل حول الشرعية، وتكون خالية من المجموعات المسلحة، توطيداً للحل السياسي، وسحب المشير خليفة حفتر من المظلة الروسية، كذلك يبدو دور "أفريكوم" مهماً في ضبط سلوك حلف الناتو في ليبيا، بسبب تناقض مصالح أعضاء الحلف، بين الأوروبيين وتركيا، وهذا ما يفسر الظهور الواضح لقيادة المنطقة الأفريقية في المشهد الليبي.

ثانياً/ تطورات السياسة الأمريكية تجاه الأزمة الليبية ودوافعها:

تنطلق المقاربة الأمريكية لإنهاء الصراع الليبي من خلال المبادرة التي طرحتها لحلحلة الأزمة القائمة، وذلك بأنشاء منطقة منزوعة السلاح تشمل خط سرت والجفرة، وإعادة توزيع الثروة بشكل عادل، وسحب المرتزقة وتشديد حظر السلاح المفروض على الأطراف الليبية المتصارعة، لذلك، بات الأمر يستدعي الانتقال إلى مقاربة أممية مدعومة أمريكياً تشترك فيها أطراف إقليمية قادرة على الضغط لإجبار الأطراف الليبية على الدخول في عملية تسوية لإنهاء حالة الصراع الداخلي القائم، وتحييد الأطراف الداخلية المتطرفة من الجانبين.

[2] السنوسي بسيكري، تناقضات الموقف الأمريكي من الحرب على طرابلس، عربي21، 23 مايو 2020، تاريخ الدخول 2023/10/15.
https://bit.ly/3fVrrl3

يأتي هذا الدور في إطار الدوافع الأمريكية لكبح النفوذ الروسي، واستعادة زمام المبادرة في الوقت المناسب خصوصاً بعد توازن القوى على الأرض، وباتت الأجواء الملائمة وقناعة كل الأطراف الليبية بتأثير التدخلات الخارجية العبثية في ليبيا، في المقابل، تتكئ استراتيجية أمريكا في هذه الاتجاه على ما يسمّى "الحياد الفعّال"، وهو ما يفسّر رؤية أمريكية، قائمة على أن مصالحها الذاتية يمكن أن تتحقق من خلال تأمين العمل مع كل طرفي الصراع الليبي.

تجدر الإشارة إلى أن الوجود العسكري الروسي المباشر في الساحة الداخلية الليبية، لم يظهر إلا بعد الهجوم الذي شنته قوات "خليفة حفتر" على طرابلس في الرابع من أبريل 2019م، وبدا واضحاً من خلال الدعم الروسي العسكري واللوجيستي لقوات حفتر، حيث انتقل حوالي ألفي جندي روسي ضمن مجموعات "فاغنر" إلى خطوط الجبهة الأمامية في العاصمة طرابلس، وأسهمت بشكل مباشر وكبير في السيطرة على بعض النقاط المهمة في تلك المنطقة آنذاك.

برغم أن الحضور الروسي الفاعل والتوسعي في ليبيا، كان يؤرق الإدارة الأمريكية ويقضِ مضجعها، كما يثير مخاوفها، وهذا ربما دفعها أيضاً لغض الطرف عن التدخل العسكري التركي، لا شك أن القلق بات يساور صناع السياسة الخارجية الأمريكية في ظل التنامي المتزايد للدور التركي في ليبيا الذي يتمحور حول رؤية إسلامية وخطاب يتعارض مع المصالح الأمريكية وتوجهات حلفاءها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

وبالتالي، لا يمكن إغفال الجهود التي بذلتها إدارة الرئيس "بايدن" من خلال الضغط على طرفي الصراع الليبي، والقوى الخارجية الفاعلة في الشأن الليبي، بعد أن حضرت الحاجة لإحياء حقيقي، وترجمة واقعية لملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف 5 فبراير 2021م، الذي يمثل اختراقاً مهماً جاء بجهد المبعوثة الأممية إلى ليبيا "ستيفاني وليامز"، لا سيما بعد الحضور الأمريكي الفاعل ودخولها القوي على خط التسوية، بما لها من ثقل كبير قادر على تبديد التأثيرات السلبية للقوى

الخارجية، وهو بمثابة انفراجة مهمة في خط المقاربة، بعد الاتفاق على إنشاء منطقة منزوعة السلاح تشمل خط سرت والجفرة، وسحب المرتزقة، وتشديد حظر السلاح المفروض على الأطراف الليبية المتصارعة، أثمرت في نهاية المطاف عن تسوية سياسية، تسلمت خلالها سلطة انتقالية منتخبة، تضم مجلساً رئاسياً وحكومة وحدة وطنية برئاسة "عبد الحميد الدبيبة" في 10 مارس 2021م، لإدارة شؤون البلاد، على أن تعقبها انتخابات رئاسية وبرلمانية في مدة أقصاها تسعة أشهر من تاريخه، إلا أن حكومة "الدبيبة" يبدو أنها فشلت حتى الآن في تحقيق ما وعدت به[3].

في وقت سابق، أكد الرئيس "بايدن" أنه سيتخذ موقفاً أكثر تشدداً عن سلفه السابق "ترامب" لمواجهة النفوذ الروسي المتنامي في ليبيا الذي بات يشكل التحدي الأول ليس للولايات المتحدة فحسب، وإنما أيضاً لحلفائها في الأوروبيين وفي حلف الناتو، في المقابل كان الخط السياسي، الذي سلكته وزارة الخارجية الأمريكية مختلفاً، إذ غضت واشنطن الطرف عن التدخل التركي، الذي أعاد التوازن العسكري على الأرض، في سياق استراتيجية أمريكا الرامية لاحتواء التمدد الروسي في جنوب المتوسط وشمال أفريقيا.

أخذت التدخلات الخارجية العبثية في ليبيا منعطفاً خطيراً، انتهى بوجود عسكري مخابراتي لأطراف إقليمية ودولية بعضها بات يهدد المصالح الأمريكية، كالنفوذ الروسي في ليبيا تحت غطاء قوات "فاغنر"، وهو السبب الرئيس الذي كان في زيادة اهتمام الولايات المتحدة بالملف الليبي خلال السنوات الأخيرة، أما التدخل التركي وإن كان بإيعاز من واشنطن وحقق هدفها في تحقيق توازن على الأرض، إلا أن تعاظم النفوذ التركي العسكري في الغرب الليبي بات يقضِ مضجع الولايات المتحدة.

[3] محمد عبدالحفيظ الشيخ، مخرجات الحوار السياسي الليبي بين الخروج من الأزمة وتحديات التعطيل، **مجلة المستقبل العربي**، السنة 45، العدد 519، مايو 2022، ص:126.

تبدي الولايات المتحدة رغبة في أن يكون أي تقدم على المسارين السياسي والانتخابي، مرتبطاً بضرورة حسم مسألة الوجود الروسي في ليبيا، وهو ما يبدو بعيد المنال، وبعدم تمكين الأطراف المناهضة لسياساتها وتوجهاتها من الوصول إلى سدّة الحكم عبر انتخابات ديمقراطية، وهو ما يضع المبعوثة الأممية الجديدة في ليبيا" ستيفاني خوري" أمام موقف متناقض، بين مهامها كمبعوثة أممية من ناحية، وضمان مصالح بلادها التي دفعت بها إلى منصبها الجديد في ليبيا من ناحية أخرى[4].

في 24 مارس 2023م، كشفت الإدارة الأمريكية عن الخطة الاستراتيجية العشرية القائمة على منع الصراع وتعزيز الاستقرار، وتُمثِّل هذه الاستراتيجية أحد جوانب تطبيق "قانون الهشاشة العالمية" الصادر عن الكونجرس عام 2019م، والذي يهدف إلى معالجة الأوضاع الهشّة في المناطق المعرّضة للصراع، منها (هاييتي، وموزمبيق، وبابوا غينيا الجديدة، وبنين، وساحل العاج، وغانا، وغينيا، وتوغو)، وتعد ليبيا إحدى الدول المشمولة بتطبيق هذا القانون[5].

ثالثاً/ مقاربة إدارة ترامب للأزمة الليبية والسيناريوهات المحتملة:

لم يكن لدى إدارة الرئيس دونالد ترامب سياسة واضحة تجاه الأزمة الليبية، وغالباً ما كانت تؤدي دور المراقب للتدخلات في بعض الأحيان، أو دور المذكي أو الموازن للصراع في أحياناً أخرى، ولا يبدو أن الأزمة الليبية سوف تكون على أجندة الرئيس ترامب خلال العام 2025م، فمن الواضح أنها سوف تركز على المصالح الأمريكية الاستراتيجية وأمنها القومي بالدرجة الأساس، وهي الملفات الأكثر أهمية، خصوصاً بالأوضاع الداخلية المتعلقة بالأمن والاقتصاد، من خلال تحسين أوضاع المواطنين الأمريكيين، ومستقر أمنهم وعيشهم، ثم ستكون الاستدارة نحو الملفات الخارجية ذات الأولوية القصوى، والتي تخص ملفات الصين، والهجرة غير الشرعية من المكسيك، والوضع الملتهب في الشرق

[4] صدارة أولوياتها.. سّر تحول موقف أمريكا في ليبيا، سكاي نيوز عربية، 17 أكتوبر 2021، تاريخ الدخول 2023/11/10. https://2u.pw/ocVKule

[5] محمد المنشاوي، ماذا تحمل "الخطة العشرية" الأميركية لتعزيز الاستقرار في ليبيا؟ الجزيرة نت، 2023/03/31، تاريخ الدخول 2024/04/29. https://2u.pw/1RcX45qL

الأوسط، حرب غزة وجنوب لبنان، وكذا العلاقات الأمريكية مع روسيا الاتحادية، والأزمة الأوكرانية، والملف النووي الإيراني وغيرها.

لا شك أن الاستفادة من الحضور الأمريكي بكل ثقله والدور الفاعل للحد من تأثير الكوابح الإقليمية ودورها العبثي في الساحة الليبية، مع ضرورة تنبّه الفرقاء الليبيين من أي مؤشرات تبادل أدوار وظيفية تمارسها الولايات المتحدة في ليبيا، فالدور الأمريكي برغم أهميته يظل وحده غير كافي لحلحة الأزمة السياسية بدون قوة دولية وازنة تقف على مسافة متساوية من الأطراف الليبية المتباينة، لتعزيز الدور الأمريكي، وتصويبه نحو الحل السلمي للأزمة القائمة، بعيداً من مؤثرات القوى الخارجية العبثية وفي ضوء التحرك الأمريكي في الغرب الليبي وهو ما يضع البلاد بين كماشة القوى الدولية الكبرى وفي قلب الصراع بكل مخاطره وتداعياته الأمنية والعسكرية على ليبيا والمنطقة برمتها.

بناءَ عليه، لا يمكن التعويل على الولايات المتحدة أو عقد آمال عليها في إحداث تغيير جذري أو انجاز اختراق حقيقي يذكر في مسار تحقيق المصالحة الوطنية وتوحيد المؤسسات والخروج من الأزمات الاقتصادية والمعيشية التي تعانيها ليبيا في المدى المنظور.

رؤية مقاربة الولايات المتحدة للأزمة الليبية/

1. موقع حيوي هام شديد الحساسية للشركاء الأوروبيين:

لم تكن ليبيا منذ وجودها على الضفة الجنوبية للمتوسط، كياناً هامشياً لا أهمية استراتيجية له، فهي تشكل نقطة التقاء بين بين أوروبا والضفة الجنوبية للمتوسط، ورابط بين الوطن العربي وأفريقيا، بشكل لا يمكن إهماله، لذلك، تدرك القوى الكبرى تماماً مدى خطورة أن تسيطر قوة خارجية على هذا البلد الذي يملك ساحل يمتد بطول ألفي كيلو متر على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط.

تشهد ليبيا اهتماماً متزايداً من القوى الكبرى وتنافساً مشتداً للحصول على موطئ قدم فيها، فالولايات المتحدة وروسيا إضافة إلى إيطاليا وفرنسا، فضلاً عن بعض القوى الدولية وقوى إقليمية صاعدة وطامحة، كلها تتبارى في ليبيا التي يتوفر بها مخزوناً احتياطياً مهماً من النفط والغاز، وبامتيازات مغرية تجعلها مطمعاً للآخرين، خصوصاً بعد أن كشفت دائرة المسح الجيولوجي الأمريكية وجود احتياطات مؤكدة من النفط والغاز بليبيا تقدر بـ بنحو "46،4 مليار" برميل، إضافة إلى احتياطي غاز يقدر بـ "55 تريليون" قدم مكعب[6].

هناك من يرى أن الولايات المتحدة تركت هامش مناورة لحلفائها الأوروبيين على أساس أنهم المعنيين أكثر من غيرهم بإدارة الملف الليبي، بينما يرى آخرون أنه محاولة أمريكية لاستدراج روسيا في المستنقع الليبي، عبر التغاضي عن توريد الأسلحة والعتاد إلى طرفي الصراع الليبي، وهو ما فتح الباب على مصراعيه أمام الحضور الدولي والإقليمي الفاعل على خط الأزمة.

صار لدى الإدارة الأمريكية قناعة من عدم قدرة حلفائها الأوروبيين على تحقيق أي اختراق حقيقي في مسار حل الأزمة الليبية، وهو ما فتح الباب على مصراعيه أمام التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الداخلي الليبي، وانقسام تلك القوى المتدخلة ما بين داعم للحكومة المعترف بها دولياً في غرب البلاد، أو داعم للحكومة الموازية شرق البلاد، مما أسهم في تعقيد المشهد الليبي وإطالة أمد الصراع في ظل عدم قدرة أي طرف على تحقيق الحسم العسكري لصالحه.

2. الحد من تنامي نشاط التنظيمات الإرهابية والمتطرفة:

منذ نوفمبر 2015م، قررت الولايات المتحدة توسيع دائرة عملياتها العسكرية بهدف التصدي لنشاط التنظيمات المتطرفة، حيث نفذت الولايات المتحدة هجمات صاروخية وبالطائرات المسيّرة ضد تنظيم داعش، وملاحقته في مناطق عدة منها، درنة وسرت وبنغازي وفي أقصى الجنوب الليبي،

[6] محمد عبدالحفيظ الشيخ، التنافس الفرنسي الإيطالي وتداعياته على ليبيا، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 484، يونيو 2019، ص: 135.

لافتة إلى أن هجمات التنظيم تسببت في الفوضى، وهددت أمن وسلام ليس المواطنين الليبيين فحسب، بل المنطقة برمتها.

3. مواجهة النفوذ الروسي المتزايد في ليبيا:

تظل الولايات المتحدة هي صاحبة النفوذ الغربي الأكبر في الملف الليبي، بمواجهة النفوذ الروسي المتنامي في البلاد، وأكثر ما يثير مخاوف وهواجس الغرب فعلاً هو منح روسيا فرصة لزيادة نفوذها، ويظهر أن الإستراتيجية الأمريكية في التعامل مع الأحداث في ليبيا ستكون من خلال التنسيق مع الدول الإقليمية التي لها تأثير في المشهد الليبي، وعدم التدخل مباشرة في المفاوضات والوساطات، كما يبدو واضحاً أن الملف الليبي لا يشكل أولوية في أجندة الولايات المتحدة وكل ما تبحث عنه الأخيرة هو قطع الطريق أمام أي تمدد روسي في ليبيا.

الخاتمة/

لا يبدو أن ليبيا تسير في اتجاه تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في المدى المنظور، بل إن الوقائع تنبئ باحتمال استمرار حالة الانقسام الفعلي بين أطراف اللعبة السياسية الليبية، وفي ظل حالة الاستقطاب بين القوى الولايات المتحدة وروسيا التي بدت نذرها تطل على ليبيا، مما يتيح لكلا البلدين فرصة أكبر للتدخل في ليبيا تحت ذرائع متعددة، منها التدخل الإنساني، التحول الديمقراطي، ومحاربة التنظيمات الإرهابية، لكن يظل هدفها الأساسي إحكام قبضتها على الموارد الاقتصادية والإستراتيجية التي تتمتع بها ليبيا.

تدرك الإدارة الأمريكية جيداً أن الدعم الخارجي لطرفي الصراع الليبي من شانه أن يزيد الوضع تعقيداً ويثني رغبة الفرقاء الليبيين عن التوصل إلى حل سياسي، وبخاصة في ظل ما تمر به المنطقة من تصاعد الأزمات الإقليمية ومناطق أخرى، بما ينذر بعواقب وخيمة على ليبيا وشعوب المنطقة التي تعاني أساساً من انتشار خطر الفوضى والإرهاب، من دون إغفال أهمية الدور الفاعل والمؤثر

الذي تقوم به الولايات المتحدة، وهي بدون شك قادرة على التحكم في مجريات الأوضاع، وضبط إيقاع المرحلة، من خلال كبح التدخلات الإقليمية والدولية التي تقوّض العملية السياسية في ليبيا.

إذا كانت الولايات المتحدة فعلاً بصدد طرح رؤية حقيقية لحل الأزمة الليبية القائمة، لابد لها أن تقف على مسافة متساوية ودون تحيز لطرف على حساب آخر، وأن تدعم بفاعلية الجهود التي ترعاها البعثة الأممية في ليبيا، ومساندة الحكومة الشرعية في بسط سيطرتها على كامل التراب الليبي، والبدء في نزع سلاح المليشيات خارج سلطة الدولة، ضمن إطار زمني محدد، واعتماد نظرية الشراكة الوطنية بين كل مكونات المجتمع الليبي كأساس لبناء المستقبل والخروج من دائرة الأزمات على صعيد المؤسسات والبرلمان والقوى السياسية الأخرى، مع ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة بفرض عقوبات على الأطراف الليبية المُعرّقلة للحوار، وكذا القوى الخارجية التي تدعمها بالعتاد والسلاح، على أن يعقبها المساعدة في خروج كل القوات الأجنبية من ليبيا، بما يسهم في إعادة الأمن، وتثبيت دعائم الاستقرار بتوافق كل القوى السياسية، غير ذلك، لا يمكن الحديث عن مقاربة أمريكية واقعية لحل الأزمة الليبية القائمة.

المقترحات:

1. أهمية وضرورة توفر إرادة حقيقية لدى الفرقاء الليبيين لحشد الجهود والطاقات لمواجهة الأخطار التي تستهدف كيان الدولة الليبية، كمدخل كفيل بأن يدّلل العقبات، ويفتح آفاقاً رحبة أمام دخول مرحلة جديدة من التعاون وتكامل الأدوار، وإعادة بناء المؤسسات والخروج من حالة الانقسام والتشرذم إلى غير رجعة.

2. إن الرهان بالأساس يقع على عاتق الأطراف الليبية، وهي المستفيد الأول من التوافق والمصالحة، والمتضرر الأكبر من حالة الانقسام والصراع.

3. حل أزمة اختيار السلطة السياسية، تعدّ مرحلة جد مهمّة ضمن مسار التسوية والمصالحة، ويبقى ذلك مرهوناً بتأسيس عقد اجتماعي جديد يتوافق عليه الجميع، والذي يتضمن حزمة من الحقوق والواجبات والالتزامات.

4. على الأطراف الليبية الوطنية التنبّه لأي تبادل أدوار عبثية ووظيفية تمارسها الولايات المتحدة عن طريق أتباعها في المنطقة، ويبقى الحل بيد الليبيين أنفسهم.